

Distr.: General
25 March 2010

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٥٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/426)]

٢٢٣/٦٤ - نحو إقامة شراكات عالمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٥/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٧٦/٥٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٢٩/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١١/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تؤكد من جديد الدور الحيوي للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تعزيز الشراكات في سياق العولمة،

وإذ تشدد على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة والدور الرئيسي للحكومات ومسؤوليتها في صنع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تؤكد من جديد تصميمها على تهيئة بيئة، على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء، تفضي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر والاستدامة البيئية،

وإذ تحيط علماً باستمرار ازدياد عدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم،

وإذ تشير إلى الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وما حظيت به تلك الأهداف من إعادة تأكيد في الوثيقة الختامية

(١) انظر القرار ٢/٥٥.



لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)، وبخاصة ما يتعلق منها بإقامة شراكات عن طريق إتاحة فرص أكبر لتمكين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة من الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وبرامجها، وبخاصة تحقيق التنمية والقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ شجع على اتباع ممارسات مسؤولة في مجال الأعمال التجارية،

وإذ تشدد على أن التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ومنهم القطاع الخاص، سيعزز المقاصد والمبادئ الجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن يسهم بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والاستعراضات التي تجريها بشأنها، وبخاصة في مجالي التنمية والقضاء على الفقر، وسيجري الاضطلاع بهذا التعاون على نحو يحفظ نزاهة المنظمة وحيادها واستقلالها،

وإذ تشدد أيضا على أهمية مساهمة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تكرر التأكيد على أن مواصلة عملية متابعة شاملة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٨ يشترك فيها شتى أصحاب المصلحة المتعددين مع جهات، منها المجتمع المدني والقطاع الخاص، أمر ذو أهمية بالغة، وازعة في الاعتبار المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق جميع المشاركين في عملية تمويل التنمية لتولي زمام هذه العملية وتنفيذ التزامات كل منهم بطريقة متكاملة، وإذ ترحب، في هذا الصدد، بالمشاركة الفاعلة لكيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص،

وإذ تعترف بضرورة القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز قدرات الدول الأعضاء من أجل مشاركتها بشكل فعال في شراكات على جميع المستويات، وفقا للأولويات الوطنية والتشريعات الوطنية، وإذ تشجع على تقديم الدعم الدولي لبذل هذه الجهود في البلدان النامية،

وإذ تشدد على أنه بمقدور جميع الشركاء المعنيين، ومنهم القطاع الخاص، الإسهام في التصدي للعقبات التي تواجهها البلدان النامية في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة بوسائل منها توفير الموارد المالية

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

والحصول على التكنولوجيا وتوفير الخبرة في مجال الإدارة وتقديم الدعم لبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض الأخرى وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين بها، بطرق منها تخفيض أسعار الأدوية، عند الاقتضاء،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها جميع الشركاء المعنيين، ومنهم القطاع الخاص، للمشاركة في عملية التنمية كشركاء ملتزمين يعتمد عليهم، ولمراعاة الآثار الإيجابية والاجتماعية والآثار المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة الجنسانية والبيئية وليس مجرد الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على ما يضطلعون به من أعمال، وللسعي، بصفة عامة، إلى قبول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والوفاء بها، أي جعل هذه القيم والمسؤوليات تؤثر في سلوكها وسياساتها القائمة على حوافز الربح، بما يتماشى مع القوانين والأنظمة الوطنية، وإذ تشجع على بذل المزيد من هذه الجهود،

وإذ تشدد على ضرورة أن يتعاون جميع الشركاء المعنيين، بمن فيهم القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأن يتزايد التزامهم أكثر من أي وقت مضى لمواجهة الأزمات والتحديات المتعددة العالمية الراهنة والمترابطة، مثل الأزمة المالية والاقتصادية وأزمة الغذاء وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ، وإذ تعترف، في هذا السياق، بالإمكانيات التي تتيحها الشركات في الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد مبادئ التنمية المستدامة، وإذ تشدد على ضرورة التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن القيم والمبادئ الأساسية التي من شأنها تعزيز تنمية اقتصادية مستدامة عادلة ومنصفة، وعلى أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات عنصر مهم في هذا التوافق،

وإذ تلاحظ أن الأزمة المالية والاقتصادية قد برهنت على ضرورة الالتزام بالقيم والمبادئ في مجال الأعمال التجارية، بما في ذلك الممارسات التجارية المستدامة، وهو ما أدى بدوره إلى مشاركة القطاع الخاص على نطاق أوسع في دعم أهداف الأمم المتحدة،

وإذ تقر بأهمية التشجيع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الشركات العالمية،

وإذ تحيط علماً بمبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول التي اتخذت لمساعدة المستثمرين على إدماج القضايا البيئية والاجتماعية والقضايا المتعلقة بإدارة الشركات في القرارات الاستثمارية، وبمبادرة مبادئ التعليم الإداري المسؤول التي تسعى إلى ترسيخ مبادئ مسؤولية الشركات في المناهج الدراسية لكليات إدارة الأعمال وبحوثها،

وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة التنمية المستدامة من خلال أمانتها لتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، بطرق منها تشغيل وتوسيع قاعدة بيانات تفاعلية على الإنترنت كوسيلة للحصول على معلومات عن الشراكات وتيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وعن طريق إقامة معارض دورية للشراكات خلال دورات اللجنة،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالتقدم المحرز في أعمال الأمم المتحدة بشأن الشراكات، وبخاصة في إطار مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وأفرقة عملها ولجانها ومبادراتها، مثل الاتفاق العالمي الذي استهله الأمين العام والتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية^(٣) وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وإذ ترحب بإقامة عدد كبير من الشراكات على الصعيد الميداني تضم مختلف وكالات الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين والدول الأعضاء، مثل تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية،

وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي لا يزال يؤديه مكتب الاتفاق العالمي في تعزيز قدرة الأمم المتحدة كشريك استراتيجي للقطاع الخاص، وفقا للولاية المسندة إليه من الجمعية العامة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وبخاصة القطاع الخاص^(٤)؛

٢ - تؤكد أن الشراكات علاقات طوعية وتعاونية بين أطراف عدة، حكومية وغير حكومية على السواء، يتفق فيها المشاركون جميعا على العمل معا لتحقيق قصد مشترك أو القيام بمهمة معينة وعلى الاشتراك في تحمل المخاطر والمسؤوليات وتقاسم الموارد والفوائد، حسبما يتفق عليه فيما بينهم؛

٣ - تؤكد أيضا أهمية مساهمة الشراكات الطوعية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مع إعادة التأكيد على أنها مكملة للالتزامات التي قطعتها الحكومات على نفسها بغية تحقيق هذه الأهداف، وليس المقصود بها أن تكون بديلا عن تلك الالتزامات؛

(٣) A/62/89-E/2007/76، المرفق.

(٤) A/64/337.

٤ - تؤكد كذلك أنه ينبغي للشراكات أن تكون متسقة مع القوانين الوطنية والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، وكذلك مع أولويات البلدان التي يجري تنفيذ الشراكات فيها، مع مراعاة التوجيهات التي تقدمها الحكومات فيما يتصل بذلك؛

٥ - تشدد على الدور الحيوي الذي تؤديه الحكومات في تشجيع الممارسات المسؤولة في مجال الأعمال التجارية، بما في ذلك توفير الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة، حسب الاقتضاء؛

٦ - تشير إلى أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ رحب بالإسهامات الإيجابية للقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في تعزيز وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان، وتشير أيضا إلى أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أعرب عن عزمه على تعزيز إسهام المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في جهود التنمية الوطنية، وكذلك في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجالات التالية: توفير استثمارات جديدة وفرص عمل وتمويل التنمية والصحة والزراعة وحفظ الطبيعة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارة البيئة والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ؛

٧ - تعترف بالدور الذي يمكن أن تؤديه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع وفي تحسين الحالة الصحية، وكذلك في الإسهام في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بعدة أمور، منها تقديم الخدمات الاجتماعية، وفي إحراز تقدم في تحقيق نتائج تكفل قدرا أكبر من الإنصاف في مجال الصحة، مع مراعاة ضرورة كفاءة أن تماشى أنشطة تلك الشراكات تماما مع مبدأ تولى زمام أمر الاستراتيجيات الإنمائية على الصعيد الوطني، وتعترف أيضا بضرورة المساءلة الفعالة والشفافية في تنفيذها؛

٨ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل التشجيع على اتباع نهج تقوم على تعدد أصحاب المصلحة في التصدي لتحديات التنمية في سياق العولمة؛

٩ - تشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تطوير نهج عام وموحد للشراكات التي تدخل فيها، يشدد بقدر أكبر على التأثير والشفافية والمساءلة والاستدامة، دون أي صرامة لا لزوم لها في اتفاقات الشراكة، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ التالية للشراكات: القصد المشترك والشفافية وعدم منح أية مزايا غير عادلة لأي شريك للأمم المتحدة والمنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل والمساءلة واحترام طرائق الأمم المتحدة والسعي إلى تحقيق التمثيل المتوازن للشركاء المعنيين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي

تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتوازن القطاعي والجغرافي وعدم المساس باستقلال الأمم المتحدة وحيادها؛

١٠ - **تحيط علما مع التقدير** بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتبسيط وتحديث مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، بطرق منها الموافقة على المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية؛

١١ - **تدعو** الأمم المتحدة إلى السعي، عند النظر في الشراكات، إلى التعامل بصورة أكثر اتساقا مع كيانات القطاع الخاص التي تدعم القيم الأساسية للأمم المتحدة على النحو الوارد في الميثاق وغيره من الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، وكذلك إلى الالتزام بمبادئ الاتفاق العالمي بتحويلها إلى سياسات تنفيذية للشركات ومدونات لقواعد السلوك ونظم للإدارة والمراقبة والإبلاغ؛

١٢ - **تهيب** بكيانات الأمم المتحدة ضمان إتاحة المعلومات المتعلقة بطبيعة ونطاق ترتيبات الشراكة مع القطاع الخاص داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك للدول الأعضاء وعمامة الناس، من أجل تعزيز الشفافية؛

١٣ - **تشجع** الاتفاق العالمي على مواصلة أنشطته بوصفه شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بقيم الأمم المتحدة وبالممارسات المسؤولة في مجال الأعمال التجارية داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين أوساط الأعمال التجارية العالمية، بوسائل منها زيادة عدد الشبكات المحلية؛

١٤ - **تنوّه** بالمساهمة الإيجابية للاتفاق العالمي ومبادئه العشرة في تعزيز الممارسات المسؤولة في مجال الأعمال التجارية؛

١٥ - **تحيط علما مع الاهتمام** بقرار الأمين العام عقد منتدى سنوي للقطاع الخاص، بدءاً بمنتدى القطاع الخاص التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي ركز على توفير الغذاء بشكل مستدام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والذي أعقبه عقد منتدى الأمم المتحدة للقيادات المعني بتغير المناخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛

١٦ - **ترحب** بالتعاون بين المنتدى الأفريقي للقطاع الخاص والاتفاق العالمي، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم تنمية القطاع الخاص الأفريقي والترويج لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تماشياً مع القرارات التنفيذية ذات الصلة للاتحاد الأفريقي؛

١٧ - **ترحب** بإنشاء المركز الإقليمي للاتفاق العالمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بوغوتا بهدف تقديم الدعم إلى الشبكات المحلية للاتفاق العالمي وكذلك لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية في المنطقة؛

١٨ - **تقر** بالعمل الجاري الذي تضطلع به الأمم المتحدة بشأن الشراكات، وبخاصة في إطار مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وأفرقة عملها ولجانها، ضمن ولاية كل منها، وتشجع، في هذا الصدد، على تقديم التدريب الملائم، حسب الاقتضاء؛

١٩ - **تشجع** مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية على تبادل ما استفادته من دروس وما اكتسبته من خبرات إيجابية من الشراكات مع جهات، منها أوساط الأعمال التجارية، كمساهمة في إقامة شراكات أكثر فعالية للأمم المتحدة؛

٢٠ - **تخطط** **علماء مع التقدير** بجهود الأمين العام الرامية إلى تحسين إدارة الشراكات عن طريق تعزيز التدريب الملائم على جميع المستويات المعنية والقدرات المؤسسية في المكاتب القطرية والتركيز الاستراتيجي وتولي زمام الأمور محليا وتبادل أفضل الممارسات وتحسين عمليات اختيار الشركاء، وتهيب بكيانات الأمم المتحدة التي تتعامل مع القطاع الخاص كشريك في عملها وضع أطر السياسات العامة والقدرات المؤسسية اللازمة لإقامة الشراكات بطريقة تعود بالمنفعة المتبادلة، وتشجع على مواصلة تطوير جهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص لأغراض التعليم وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتعزيز آليات تقييم أثر الشراكات، في حدود الموارد القائمة، مع أخذ أفضل الأدوات المتاحة في الاعتبار، من أجل كفاءة الإدارة الفعالة والمساءلة وتيسير الاستفادة الفعالة من حالات النجاح والإخفاق على حد سواء؛

٢٢ - **ترحب** بالنهج المبتكرة لاستخدام الشراكات كوسيلة لتحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج بشكل أفضل، وبخاصة لدعم تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، وتشجع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة على مواصلة بحث هذه الإمكانيات، وتدعو مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية إلى القيام بذلك، واضعة في الاعتبار اختلاف ولاياتها وأساليب عملها وأهدافها، وكذلك الأدوار الخاصة التي يضطلع بها الشركاء المعنيون غير الحكوميين؛

٢٣ - **توصي**، في هذا السياق، بأن تعزز الشركات أيضا القضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس، في مجال العمالة والمهن؛

٢٤ - **تكرر طلبها:**

(أ) إلى جميع الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة التي تدخل في شركات أن تكفل نزاهة المنظمة واستقلالها وأن تدرج معلومات عن الشركات فيما تقدمه من تقارير بصفة منتظمة، حسب الاقتضاء، في مواقعها على الإنترنت وبغير ذلك من الوسائل؛

(ب) إلى الشركاء أن يقدموا إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية التي يتعاملون معها المعلومات ذات الصلة وأن يتبادلوها معها على نحو ملائم، بوسائل منها التقارير، مع إيلاء اهتمام خاص لأهمية تبادل المعلومات فيما بين الشركات بشأن خبراتها العملية؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩